«النفط الكويتي» ينخفض إلى 71 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 60 سنتا ليبلغ 71,05 دولارا، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط نهاية تداولات الأسبوع مع تضرر الإمدادات من إضراب عن العمل في النرويج واحتجاجات في العراق. وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 88 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 75,33 دولارا، في حين ارتفع سعر برميل نفط خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 68 سنتا ليصل إلى مستوى 71,01 دولارا.

محطة CNBC العالمية: الاقتصاد الكويتي الأكثر استفادة خليجياً من ارتفاع النفط.. وجاهزية للتنويع والانطلاق

الكويت عملاق اقتصادي.. يستيقظ

محمود عيسى

قالت محطة «سي إن بي سي» العالمية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية انه لطالما أطلق على الكويت اسم «عملاق الخليج النائم»، حيث انها كانت تمثل واحدة من أقل الاقتصادات الإقليمية اثارة للاهتمام في الشرق الأوسط ولم تفعل سوى القليل لجذب الاستثمارات الأجنبية، ولكن هذه السمعة قد تكون عرضة للتغيير.

وذلك وفقا لتقرير حديث تناول التغيرات الايجابية التي يشهدها الاقتصاد الكويتي

وقال التقرير انه يجري النظر في ترقية سوق الكويت للأوراق المالية إلى وضع الأسواق الناشئة من قبل المؤشرات الرئيسية، وسيكون ذلك بمنزلة إعادة تصنيف مهمة في عالم المستثمرين.

وتعمل 30 صندوقا عالميا وفقا للأسواق التي تتضمنها تلك المؤشرات الخاصة بالأسواق الناشئة لشركتي فوتسي راسل وmsci وتدير هذه الصناديق من الأصول ما يوازي 135 مليار دولار.

وقال مؤشر MSCI العالمي للأسواق الناشئة في يونيو الماضي انه سيضع بورصة الكويت قيد المراجعة لإعادة تصنيف محتملة والترقية من الأسواق الحدودية إلى الأسواق الناشئة في مايو المقبل. اضافة الى تصنيفها ضمن مؤشر فوتسي راسل اعتبارا من سبتمبر المقبل.

تدفق الاستثمارات

وقالت التقرير ان الترقية تعني ضخ مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية لأول مرة في الاقتصاد الكويتي، حيث يضطر المستثمرون في الأسواق الناشئة والصناديق التي تتعقب الانكشاف للمؤشر، أو اولئك الذين يقيسون أداءهم على مؤشر الأسواق الناشئة، إلى شراء الأسهم الكويتية. ويوضح تاريخ السوق أنه على المدى القصير على الأقل، يمكن أن تعني عملية مراجعة المؤشر زخما للأسهم في السوق لإعادة تصنيفها. وأشار التقرير الى نماذج لأسواق مالية مشابهة شهدت الترقية قريبا كالأرجنتين والسعودية.

وانعكس ذلك على السوق السعودي لتصبح واحدة من أسواق الأسهم عالية الأداء في جميع أنحاء العالم خلال فترة الترقية بالتزامن مع ارتفاع النفط والإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها المملكة وهو ما تشهده الكويت في الوقت الحالي ايضا.

كذلك البورصة الأرجنتينية، السوق الاولى في العالم من حيث الأداء العام الماضي.

ونسبت المحطة الى زميل قسم الشرق الأوسط في معهد بيكر التابع لجامعة رايس كريستيان كوتس أولريشسين قوله «ان الكويت لديها أقدم بورصة في الخليج، كما ان العديد من الشركات المتداولة فيها متعددة الجنسيات وذات نطاق واسع وتضع نصب عينيها الاستفادة إلى حد كبير من الترقية الى وضع السوق الناشئة».

تنويع الاقتصاد النفطي

يعتمد الاقتصاد الكويتي بشكل كبير، شأنه شأن العديد من اقتصادات الشرق الأوسط، على الصادرات النفطية. وتتربع الكويت على ما يوازي 6٪ من الاحتياطيات النفطية العالمية او أكثر من 100 مليار برميل.

وبين دول أوبيك فإن لدى الكويت أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي اعتمادا على النفط بنسبة تصل لـ 92٪ من عائدات الصادرات و90٪ من الدخل الحكومي.

ومن المتوقع أن ينمو القطاع الخاص بنسبة تتراوح بين 3,5٪ و4٪ بين عامي 2018 و2021.

ولكن غياب التنويع الاقتصادي يجعل من الصعب على الشركات العثور على الموظفين وردم الفجوة الواسعة بين موظفي القطاع الخاص البالغة نسبتهم 36٪، وبين نظرائهم في القطاع العام الذين يشكلون ضعفي هذه النسبة وبواقع 74٪ من القوى العاملة.

ويتمتع المواطنون الكويتيون بضمان التوظيف في القطاع العام باعتباره احد وجوه توزيع الثروة النفطية، بينما تشكل العمالة الوافدة السواد الأعظم من موظفي القطاع الخاص.

رؤية 2035

وقد أطلقت الحكومة الكويتية خطة واسعة للتنمية الاقتصادية تتجاوز النفط تحت مسمى «رؤية الكويت 2035»، تستهدف زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتبسيط المعاملات امام الشركات الأجنبية الساعية للاستثمار في البلاد.

وتقول «سي ان بي سي» انه كان من الصعوبة بمكان على المستثمر الأجنبي الحصول على ترخيص تجاري، وكان عليه الانتظار لمدة 60 يوما في المتوسط قبل الحصول عليه، وقد تم تقليص هذه المدة إلى 3 أيام.

كما انخفضت تكاليف استصدار التراخيص.

وبات المستثمرون الأجانب الآن قادرين على تملك 100٪ من أسهم الشركات التي يؤسسونها في الكويت، والاعفاء من ضرائب الدخل لمدة تصل إلى 10 سنوات. وقد دفعت هذه التغييرات القطاع الخاص للنهوض والتعافي.

ونسبت المحطة الى مسؤولة الأبحاث في مركز الشرق الأوسط التابع لكلية لندن للاقتصاد صوفي أولفير-إليس قولها «ان رؤية الكويت 2035 واعدة، وأن القطاع الخاص هو الذي يقود عملية التحول إلى اقتصاد غير نفطي، علما بأن القطاع العام يضطلع بما يوازي 90٪ من المشاريع التنموية، وتبذل الدولة محاولات لتقليص هذا الدور الذي تقوم به في الاقتصاد بنسبة تتراوح بين 30 و40٪».

عائق سياسي فريد

ويقول كوتس أولريتشسين ان مجلس الأمة الكويتي النشط يمثل عائقا سياسيا فريدا مقارنة بدول الخليج الأخرى في غمرة الجهود التي تبذلها الكويت للتنويع الاقتصادي. حيث يتصدى للحكومة ليحاسبها بشأن عملية صنع القرار الاقتصادي.

وقد حال المجلس في الماضي دون تنفيذ مبادرات تتعلق بمشاريع البنية التحتية والطاقة الرئيسية التي كان من شأنها تحديث وتوسيع القاعدة الاقتصادية الحالية في البلاد.

وأضاف ان هذه العقبة السياسية امام الإصلاح الاقتصادي غير موجودة في دول الخليج الأخرى، مشيرا الى أن الكويت لا تزال تتعافى من حالة الشلل السياسي التي كبلتها خلال الفترة بين عامي 2006 و2012، والتي شهدت اجراء 6 انتخابات نيابية، وتشكيل أكثر من 12 حكومة.

وقد اضر هذا الأمر بسمعة الكويت وصورتها امام المستثمرين الدوليين، وما زالت مسألة استعادة الثقة المفقودة في اوساط هؤلاء المستثمرين بشأن الضغوط البرلمانية تمثل قضية شائكة.

علينا الانتظار لنرى النتائج

وقالت المحطة ان توجه الكويت نحو اقتصاد أكثر توازنا قد يحد من تقلبات السوق. خاصة ان تغيرات أسعار النفط الدراماتيكية تحدث تقلبات هائلة في الاقتصاد الكويتي.

وقال كوتس أولريتشسين «ان الإنفاق الحكومي مرتبط بشدة بعائدات النفط ولذلك فإن الأوضاع المالية القطاع العام تتبع مسار وتطورات أسعار النفط ارتفاعا وهبوطا».

وختمت «سي ان بي سي» بما نسبته الى أوليفر-إيليس التي قالت «ما زال علينا الانتظار لنرى مدى نجاح الحكومة، لأن اجراءات التنويع ما زالت في مهدها».

اعتماد الاقتصاد على النفط وقلة عدد السكان يجعلان الكويت الأكثر استفادة من ارتفاع النفط

سمعة الاقتصاد الكويتي سابقاً أنه نائم ويستغرق في النفط.. بدأت تتغير

بورصة الكويت الأقدم خليجياً والشركات المتداولة متعددة الجنسيات وقوية مالياً

توظيف الكويتيين بالقطاع الخاص الذي يقود التنمية الاقتصادية أصبح ضرورة

الاستثمار الأجنبي يمكنه الدخول للكويت الآن في 3 أيام فقط دون عوائق بيروقراطية

مجلس الأمة عائق سياسي أمام التنويع الاقتصادي.. لكنه فريد خليجياً

كثرة الانتخابات والتغييرات الحكومية تؤثر سلباً على سمعة الكويت الاستثمارية عالمياً

نسبة الصادرات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي لدول «أوبيك»

الدولة	الصادرات النفطية مليار دولار	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار 2016	الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي ٪
الكويت	41	110,6	37,08
الغابون	4	14,3	28,02
ليبيا	9	33,6	26,81
أنغولا	26	95,8	27,13
العراق	44	166,3	26,46
السعودية	134	639,6	20,95

البنك استفاد من نمو القروض الاستهلاكية وشطب الديون المعدومة

«سيكو»: نشاط الصيرفة الإسلامية يدفع نمو «الوطني»

علاء مجيد

أوصى بنك سيكو الاستثماري البحريني المستثمرين بشراء سهم بنك الكويت الوطني وحدد السعر المستهدف للسهم عند 900 فلس بفارق كبير عن سعر السهم في بورصة الكويت والبالغ 798 فلسا.

وأرجع التقرير توقعاته الإيجابية لنمو أعمال بنك الكويت الوطني على المدى الطويل الى 6 أسباب رئيسية وهي:

1 ـ الأنشطة الخارجية: قال التقرير إن مساهمة الأعمال الدولية من خارج الكويت في أرباح بنك الكويت الوطني تشهد نموا مستمرا من مساهمته بـ 17٪ من تلك الأرباح في 2011 وصولا الى 29٪ بنهاية العام الماضي، متوقعا نمو الأعمال خارج الكويت خاصة في مصر بنسبة 25٪ خلال العام الحالي.

2 ـ الانفاق الحكومي: أكد التقرير أن بنك الكويت الوطني وبصفته اكبر ممول للمشروعات التنموية في الكويت سيستفيد بشكل كبير من وصول حجم الانفاق الاستثماري الحكومي في ميزانية العام الحالي الى 3,6 مليارات دينار بزيادة 38٪ عن الانفاق الفعلي في العام المالي 2016/ 2017.

3ـ القروض الاستهلاكية: توقع التقرير استمرار نمو القروض الاستهلاكية بشكل كبير في الكويت خلال الفترة المقبلة وهو ما يدعم من توقعات البنك، مشيرا الى نمو القروض الاستهلاكية بمتوسط سنوي مركب وصل الى 7,7٪ خلال السنوات الخمس الماضية.

4 ـ هامش صافي الفائدة: يتميز القطاع المصرفي بالكويت عن باقي دول الخليج بقدرة البنوك على زيادة سعر الفائدة على الإقراض اذا رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم وهو ما لم يتوافر في باقي دول الخليج ما يعطي بنك الكويت الوطني ميزة تنافسية كبيرة.

5 ـ نمو الصيرفة الإسلامية: يمتلك بنك الكويت الوطني قرابة 60٪ من ذراعه الإسلامية في الكويت بنك بوبيان والذي حقق ارباحا سنوية وصلت الى 47,6 مليون دينار العام الماضي ويستفيد الوطني من نمو الصيرفة الإسلامية في الكويت بشكل كبير وهو ما يدعم نمو أعمال بنك بوبيان.

6 ـ شطب القروض: توقع التقرير عدم تعرض بنك الكويت الوطني لأي ضغوط إضافية في المستقبل مع تطبيق معيار IFRS9 أو تشدد المركزي الكويتي بفرض مخصصات إضافية بفضل السياسة التي اتبعها في السنوات الماضية من شطب القروض المعدومة.

رأي اقتصادي

Althaqeb@cba.edu.kw
د. سعود أسعد الثاقب ـ قسم التمويل في كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت

هكذا تجذب البورصة مزيداً من الشركات الناجحة للإدراج

منذ تأسيس هيئة أسواق المال في عام 2010 وهي تسعى لتطوير السوق وإزالة اثار الازمة المالية، خصوصا بعد تحول سوق الكويت للأوراق المالية الى شركة بورصة الكويت، فلم يعد خفيا ان من الأهداف الرئيسية تصفية السوق، وكثر الحديث عن ظاهرة انسحاب الشركات، حيث انخفض عدد الشركات المدرجة بنسبة نحو 20٪، لكن الظاهرة الحقيقية التي يجب التوقف عندها هي ظاهرة عدم الادراج.

فمنذ تأسيس الهيئة انسحبت اكثر من 50 شركة مقابل دخول 8 شركات فقط خلال آخر 7 سنوات، وتشمل قائمة الشركات المنسحبة بعض الشركات التشغيلية التي كان وجودها قيمة مضافة للسوق، فانخفض العدد الشركات من 217 الى 174 ومع إدراج شركة المتكاملة القابضة يصبح عدد الشركات المدرجة في بورصة الكويت بجميع اسواقه 175 شركة، صحيح بان عدد الشركات المنسحبة يبلغ اضعاف الشركات المدرجة، لكن القيمة السوقية كانت متقاربة بين مجموع المنسحبين والمدرجين، فالهيئة وإدارة البورصة كانت حريصة خلال تلك الفترة على جذب الشركات النوعية على الرغم من صعوبة المهمة، خصوصا عملية إقناع وجذب الشركات العائلية.

فنجاح اكتتاب شركة المتكاملة القابضة في ظل هذه الظروف يستحق الوقوف عنده، فهي تعتبر شركة تشغيلية من طراز يفتقده السوق، وهو الإدراج الأول منذ ادراج شركة ميزان في 2015 في سوق مازالت البنوك تمثل 45٪ من قيمته السوقية، والأول بعد التقسيم الجديد للبورصة في ظل ترقب ترقيتها لسوق ناشئ حسب مؤشر فوتسي، والتغطية العالية لطرحها والطلبات التي قاربت قيمتها من 150 مليون دينار تبرهن على رغبة المستثمرين لهذه النوع من الفرص، فهذا يقودنا للتساؤل لماذا تقوم الشركات بالإدراج والتضحية بالوقت والجهد، في ظل قوانين ولوائح التي يتطلب الالتزام بها تشكيل عدد كبير من اللجان والإجراءات التي تكلف كثير من الوقت والمال.

فلكي لا تقف عملية الادراج مرة أخرى لعدد آخر من السنوات، وليستمر جذب هذه النوعية الشركات يتطلب فهم الأسباب الدافعة لطرح أي شركة أسهمها في أسواق المال، التي يمكن تلخيصها بسببين رئيسيان وهما: التخارج من خلال بيع حصة او زيادة رأس المال، لكن في الحقيقة يصعب وجود هذه الاسباب في ظل السيطرة العائلية على الاقتصاد المحلي، حيث لا توجد رغبة في التخارج او حتى التنازل عن الإدارة، فمازالت العقلية بان الإدارة حق اصيل للمالك، ومما يزيد الأمر سوء وتعقيدا، أن اغلب الشركات التي تقودها مجاميع عائلية لا تواجهه مشاكل في توفير السيولة مقارنة بالشركات المدرجة، ففي أغلب الأحيان يكون الكيان العائلي أقوي من اسم الكثير من الشركات المدرجة، لذلك يلاحظ تاريخيا انحصار عمليات الادراج في السوق المحلي على عمليات التخارج وليس زيادة رأس المال.

يكمن الحل في تضامن الجهود وتوحد الرؤى من الجهات التشريعية والرقابية والتنفيذية، بتشجع عمليات التخارج وإدراج الشركات من خلال العمل على منح امتيازات للشركات المدرجة، مثل تخفيض القيم الإيجارية، وزيادة الدعومات بكافة أنواعها وحصر المناقصات الحكومية والنفطية على الشركات المدرجة، أو اجبار التجار أصحاب الوكالات العالمية على الادراج لزيادة الشفافية والرقابة، بالإضافة الى تحرير الاقتصاد الكويتي من خلال توفير فرص استثمارية حقيقية تشجع المستثمرين للتخارج من استثماراتهم الحالية الامنة، وغيرها من الوسائل التي يمكن العمل على تطويرها وبلورتها كي لا تؤدي لاضرار بباقي اركان الاقتصاد الكويتي متى ما أراد صاحب القرار ذلك.

الخلاصة يجب استغلال نجاح ادراج المتكاملة لإنهاء هذه الظاهرة السلبية بالعزوف عن الإدراج في بورصة الكويت، لتستمر عملية الإصلاحات ولتعود بورصة الكويت كسوق جاذبة للشركات الناجحة التي تسعى في التخارج والنمو او حتى زيادة رأس المال.